مهند مصطفى*

مشاريع الضم في السجال الاسرائيلي الراهن: جدلية المواطنة والأرض

ملخص

يهدف هذا المقال إلى تحليل السجال الإسرائيلي الراهن حول فكرة ضم الضفة الغربية أو أجزاء منها إلى السيادة الإسرائيلية. يتتبع المقال بداية السجال الجديد القديم حول مشاريع الضم، ويبين العوامل التي أدت إلى صعود هذا السجال في الراهن السياسي الإسرائيلي. لا يرمي هذا المقال إلى تقديم قراءة تاريخية لفكرة الضم في المشروع الصهيوني عموما وبعد احتلال أراض فلسطينية في حزيران عام ١٩٦٧، بل سيركز على سجال الضم وتصوراته في السنوات الأخيرة، وفي الفترة الراهنة تحديدا. وينطلق المقال من مقولة أن عودة خطاب الضم، الجزئي أو الشامل، يعود إلى مجموعة من العوامل ويحمل مجموعة من الدلالات السياسية. عاد سجال الضم من جديد في السنوات الأخيرة، وتحديدا في الفترة الأخيرة بسبب التغييرات التي حصلت على المشهد السياسي والايديولوجي الإسرائيلي من جهة، والتغيرات التي حصلت على البيئة الإقليمية والدولية من جهة أخرى. وهو يدل على الثقة التي يتحلى بها اليمين الإسرائيلي عموما والاستيطاني خصوصا في سعيه لحسم مأزق الصراع من جهة، ومأزقه السياسي الأيديولوجي من جهة أخرى، مع التأكيد ان اليمين لا يملك حتى في هذه المسألة تصورا واحدا يبني إجماعا أيديولوجيا وسياسيا حوله، مما يدخله في مأزق جديد يتمثل في جدلية ضم السكان وضم الأرض وما يترتب عليها من إسقاطات سياسية وايديولوجية، ليس على الدولة اليهودية فقط بل على مجمل المشروع الصهيوني.

مقدمة

لا تحمل فكرة الضم تصورا واحدا لدى اليمين الإسرائيلي، فهنالك تصورات مختلفة للضم من حيث الشكل والمضمون وآلية التنفيذ، ومن حيث الدوافع والاهداف. ويمكن تصنيفها حسب عدة معايير. فمن حيث الشكل هنالك نوعان من الضم يتحدث عنهما اليمين، الضم الجزئي والضم الكلي، يعني الجزئي تحديدا ضم مناطق معينة من الضفة الغربية، وغالبا يتم الحديث عن ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية، ويحظى هذا الضم بتأييد كبير في صفوف اليمين، ولم يعد مقصورا على حزب «البيت اليهودي» بل ينطلق منه غالبية أعضاء حزب الليكود. أما الضم الكلي فينطلق من فرض السيادة الإسرائيلية على كل الضفة الغربية دون استثناء. أما من حيث ديناميكية الضم، فهنالك الضم التدريجي الذي يهدف إلى الوصول إلى الضم المقصود (سواء الجزئي أو الكلي) بشكل تدريجي، أي ضم مناطق محددة في كل مرة حتى الوصول إلى مشروع الضم المقترح، وهنالك الضم الكامل مرة واحدة (سواء الجزئي أو الكلي). ومن حيث المضمون هنالك الضم الذي يشمل منح حقوق مواطنة للفلسطينيين في مناطق الضم، وهنالك من يقترح إعطاء مكانة إقامة لهم، وهنالك ثالث من يقترح اعطاءهم حكما ذاتيا في إطار السيادة الإسرائيلية. سنحاول في الفقرات التالية عرض مجمل التصورات والسجال حول هذه التصورات والأفكار.

دعا الكثير من السياسيّين الإسرائيليّين من اليمين الإسرائيليّ في الفترة الأخيرة إلى الإعلان عن ضمّ مناطق من الضفّة الغربيّة إلى السيادة الإسرائيليّة، وخاصّة بعد انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتّحدة الأميركيّة، وفي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٣٤ الذي أدان المستوطنات وأكّد على حلّ الدولتين على أساس حدود حزيران عام ١٩٦٧، ازدادت أصوات اليمين الإسرائيليّ التي تطالب بضمّ مناطق من الضفّة إلى السيادة الإسرائيليّة، وباشر سياسيّون إسرائيليّون –وخاصّة من حزبي الليكود والبيت اليهوديّ– في أوّل خطوة في هذا الاتّجاه تتمثّل في طرح قانون ضمّ مستوطنة «معاليه أدوميم»، على الرغم من أنّ هناك أوساطًا في اليمين تطالب بضمّ مناطق «ج» كلّها.

في هذا السياق جاء تصريح وزير التعليم ورئيس البيت اليهودي نفتالي بينيت في اليوم التالي للانتخابات معتبرا فوز ترامب فرصة تاريخية لإسرائيل، حيث أن عهد الدولة الفلسطينية قد انتهى برأيه. قال: «انتصار ترامب هو فرصة رائعة لإسرائيل من أجل الإعلان فورا عن تراجعها عن فكرة إقامة فلسطين في قلب البلاد، التي هي مسّ مباشر بأمنها وصدق طريقها».[١] وكان بينيت قد التقى مع مستشاري ترامب في نيويورك وطالبهم بعدم تبني حل الدولتين، بل إعطاء اوتونوميا للفلسطينيين وضم مناطق إلى إسرائيل، على أن يكون ضم مستوطنة «معاليه ادوميم» المحاذية للقدس خطوة أولى في هذا الإطار.[٢] وأشارت وزيرة القضاء ايليت شاكيد أن انتخاب ترامب فرصة لنقل السفارة الاميركية للقدس كرمز للعلاقة القوية بين الدولتين.[٣] وقد ازداد نهم اليمين لفكرة الضم بعد لقاء ترامب مع نتنياهو في البيت الأبيض في شباط ٢٠١٧، حيث صرح ترامب أنه يؤيد أي صيغة للحل يتوصل لها الطرفان.

اعتبر اليمين، وخاصة الاستيطاني، الذي بات أكثر القوى السياسية تأثيرا على الدولة والمشروع الصهيوني في هذه الفترة، ان اللحظة التاريخية تعتبر ساعة الحسم في مشروع الضم، ففي نشرة للمستوطنين بعنوان «أرض إسرائيل لنا!»، وهي نشرة قصيرة ينشرها المستوطنون، وصدر العدد ١٥٧ منها عشية الانتخابات الأخيرة، تحدثت أن الفترة الحالية والهدف السياسي الراهن للصهيونية الدينية يجب ان يكون مشروع الضم، حيث أكدت ان إخراج مشروع الضم إلى الوجود سيكون في مركز العمل السياسي في الكنيست والحكومة القادمة، ففي مقال له في النشرة قال بوعز هعتسني، أن مهمة الكنيست القادمة ستكون الاختيار بين إسرائيل وفلسطين، ويشير في مقاله: ساعة الحسم اقتربت، في الظروف الحالية الوضع الأفضل من ناحيتنا هو ضم مناطق "ج" التي تشكل ٦٠٪ من المساحة، وفيها كل المستوطنات اليهودية، هذا ما يضمن عدم قيام دولة فلسطينية سيادية والتي تعني القضاء على دولة إسرائيل قيميا ودينيا وقوميا وعلى المستوى الأمني».[٤]

وفي خضم نقده لإخلاء مستوطنة عمونا، قال بينيت أنه يجب العمل بكل قوة في هذه المرحلة على ضم الضفة الغربية، واستعمل خلال كلمته جملة دينية «التضحية بالنفس» من أجل الضم، والمقصود هو ان ساعة العمل قد دقت لإخراج أفكار الضم إلى حيز التنفيذ.[٥] وفي أعقاب قرار مجلس الأمن الذي ادان المستوطنات، نشرت وزيرة القضاء تصريحا لها على موقعها جاء فيه: «علينا ان نغير الاتجاه، عندما نطأطئ الرأس فذلك لن يساعدنا، علينا رفع رؤوسنا، علينا ان نقوم بما هو جيد لإسرائيل، نحتاج للحديث عن الضم».[٦]

فبعد تنصيب ترامب تنافس أعضاء الكنيست من اليمين على تقديم اقتراحات قانون لضم أجزاء من الضفة الغربية، فقد قدم عضوا الكنيست بتسلئيل سموطريش (البيت اليهودي) ويوآف

ينطلق المركز السياسي اليميني من فكرة الضم بشكل تدريجي، ولكنهم يختلفون على ما هي حدود الضم، فمثلا يقترح بينيت في خطته ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية، وحكما ذاتيا إداريا في باقي المناطق، أما اوري اريال حليف بينيت في حزب البيت اليهودي، فإنه ينطلق من ضم كل الضفة الغربية ومنح الفلسطينيين مكانة مواطنة، بينما أطلق عضو كنيست من الليكود مؤخرا «ميكي زوهر» فكرة ضم الأرض ومنح حقوق اقتصادية واجتماعية للفلسطينيين ما عدا الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات.

كيش (الليكود) اقتراح قانون لضم مستوطنة معاليه ادوميم، وبعدهما تقدم كل من عضو الكنيست ميكي زوهر (الليكود) وموطي يوغيف (البيت اليهودي) اقتراح قانون بضم غوش عتصيون، واريئيل وغور الأردن، واقترح الوزير يسرائيل كاتس من الليكود ان تشمل قوانين الضم أيضا منطقة بسغات زئيف. ووصلت الحالة الهزلية في هذا البازار من خلال عضو الكنيست عن حزب العمل، ايبلت نحمياس فيربين، التي قدمت اقتراح قانون لضم مناطق "ج" وذلك بهدف اختبار الحكومة ومحاولة إحراجها.[٧] وقد جاءت هذه القوانين من اليمين بعد تمرير قانون مصادرة الأراضي الخاصة الفلسطينية (قانون التسوية) في الضفة الغربية التي بنيت عليها وحدات سكن استيطانية.

ينطلق المركز السياسي اليميني من فكرة الضم بشكل تدريجي، ولكنهم يختلفون على ما هي حدود الضم، فمثلا يقترح بينيت في خطته ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية، وحكما ذاتيا إداريا في باقي المناطق، أما اوري اريال حليف بينيت في حزب البيت اليهودي، فإنه ينطلق من ضم كل الضفة الغربية ومنح الفلسطينيين مكانة مواطنة، بينما أطلق عضو كنيست من الليكود مؤخرا «ميكي زوهر» فكرة ضم الأرض ومنح حقوق اقتصادية واجتماعية للفلسطينيين ما عدا الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات.[٨]

تحول سجال الضم في المجتمع الإسرائيلي وفي المشهد السياسي إلى بازار أفكار، وهو نقاش إسرائيلي داخلي تحول الفلسطينيون فيه إلى «مفعول به». فهو مغيّبون عن النقاش، ولا أحد يفكر في موقفهم وردة فعلهم وتوجهاتهم. ويدل أن سجال الضم ينم عن تحولات كبيرة في الساحة الإسرائيلية بمعزل عن قدرة إخراجه إلى حيز التنفيذ، كله أو بعضه. في هذا السياق، يجب التفريق بين نوعين من الضم كي نستطيع تحديد وُجهة المقال الحالي، فالمقال لا يناقش الضم في إطار تسوية سياسية مع الفلسطينيين مثل اقتراح ضم الكتل الاستيطانية وتبادل الأراضي ضمن اتفاق حل نهائي، بل ضم مناطق كخطوة أحادية الجانب من طرف إسرائيل. وهو التعريف النظري الصحيح لمصطلح الضم (Irredentism or Annexation) في قاموس العلوم السياسية، على غرار ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، أو ضم إسرائيل للجولان.

استطاع اليمين ان يجعل من فكرة الضم خيارا قويا من بين خيارات الحل الأخرى في المشهد الإسرائيلي، فمن جهة دفع بأصحاب التوجهات الأخرى لإدارة نقاش معه حول هذه الفكرة، وانتزع منهم موافقة مبدئية ضمنية حتى لو كانت نزاعية (Contentious)، من خلال ادعاء أصحاب التوجهات الأخرى وخاصة أصحاب حل الدولتين، بانهم لا يعارضون الضم اذا استطاع اليمين فعل ذلك، ويظهر هذا الاعتراف المبدئي على شاكلة التحدي الذي يطرحونه لليمين بصيغة «قوموا بالضم وسنرى كيف ستتعاملون مع مكانة السكان الفلسطينيين ومع الموقف الدولي»، أو جملة «أنتم في الحكم عقودا فلماذا لا تقومون بضم المناطق»، هذه الجمل النزاعية التي تهدف إلى إحراج اليمين، من وجهة نظر قائليها، هي في ماهيتها لنزع الشرعية عن فكرة الضم، ويقوم بها قائلوها بوعي وبدون وعي، وقد ظهر ذلك في صعود نسبة المؤيدين في الشارع اليهودي لمشاريع الضم، ففي استطلاع للرأي (كانون الأول ٢٠١٦) عبر حوالي ٤٠٪ من الاسرائيليين عن تأييدهم لضم كل مناطق الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية.[٩] بينما كانت نسبة تأييد الجمهور الإسرائيلي للضم الكلي في عام ٢٠٠٩ تصل إلى ١٧٪.[١٠] وارتفعت إلى ٢٥٪ في العام ٢٠١٠.[١١]

تقدم ليندسمان مقاربة جيدة لفكرة ضم الكتل الاستيطانية بشكل أحادي كما يطالب حزب مثل «يش عتيد» (عبر ترسيم حدود دولية لإسرائيل بشكل أحادي) وبين فكرة ضم الضفة الغربية كما يطالب اليمين، وخاصة اليمين الاستيطاني، ففي معادلة العرض والطلب الاقتصادية، فإن تجميد المستوطنات يضر بالعرض (قلة وحدات سكنية)، والتفريق السياسي والايديولوجي يضر بالطلب (لأنه لا يعترف بشرعية ٦٧)، وتعتقد ليندسمان أن هذه المعادلة كانت مصدر التحالف الذي كان بين لبيد وبينيت في الانتخابات التاسعة عشرة (٢٠١٣).

تشير الكاتبة كارولينا بندسمان إلى إحدى الطرق التي يعمل بها اليمين لجعل فكرة الضم شرعية في المشهد الإسرائيلي، وهو مقاربة الضم اقتصاديا، والحقيقة أن هذه المقاربة ليست بالجديدة، فباحثون إسرائيليون تطرقوا إلى هذا الجانب في تفسير تحول نصف المستوطنين ليصبحوا من الحريديم بسبب السكن (مثل داني غوطفاين وشاؤول اريبلي). فعندما يتم الحديث عن المستوطنات كعقارات تخضع للعرض والطلب وعن البعد الاقتصادي للسكن في المستوطنات فان ذلك لن يتم حسب اليمين الاستيطاني بدون الضم، وتشير ان المطالبة بضم مناطق في الضفة الغربية أو كلها هي صيرورة طبيعية تبدأ بالاحتلال، وتمر بالاستيطان وبعدها البناء وأخيرا الضم. وتشير ليندسمان ان فلسفة الضم تنطلق من مقولة أنه لا يمكن التفريق بين مناطق الـ٤٨ ومناطق الـ٦٧، وكما تشير في مقالها:

«من مثل بينيت يعرف انه يمكن ان تكون مستوطنا بدون أن تسكن وراء الخط الأخضر، وفي نفس الوقت يمكن ان تسكن وراء الخط الأخضر بدون ان تكون مستوطنا، في غياب التفريق بين ٤٨ و٦٧ يحرك المستوطنون المنطق التالي: ليس هنالك فرق من حيث الشرعية بين المناطق التي احتلت في الحربين، من يقبل شرعية السيادة الإسرائيلية على مناطق الـ٤٨، فعليه قبول شرعية الضم الإسرائيلي لمناطق الـ٦٧».[١٢]

تقدم ليندسمان مقاربة جيدة لفكرة ضم الكتل الاستيطانية بشكل أحادي كما يطالب حزب مثل «يش عتيد» (عبر ترسيم حدود دولية لإسرائيل بشكل أحادي) وبين فكرة ضم الضفة الغربية كما يطالب اليمين، وخاصة اليمين الاستيطاني، ففي معادلة العرض والطلب الاقتصادية، فإن تجميد المستوطنات يضر بالعرض (قلة وحدات سكنية)، والتفريق السياسي والايديولوجي يضر بالطلب (لأنه لا يعترف بشرعية ٦٧)، وتعتقد ليندسمان أن هذه المعادلة كانت مصدر التحالف الذي كان بين لبيد وبينيت في الانتخابات التاسعة عشرة (٢٠١٣)، حيث أن «بينيت أراد ان يُعلم لبيد مكمون مشروع المستوطنات، بمعنى ان يجعله يجتاز الخط الأخضر، وشطبه، وبدون الحاجة لتبني الأيديولوجية القومية أو الدينية، الدفع بالمركز السياسي الإسرائيلي للانضمام إلى قوة الشراء في المستوطنات، والتي ستنتج «بطبيعتها»، حركة بناء يتم ترجمتها بالعودة إلى الإنجاز الأيديولوجي لحركة المستوطنين». وتشير ليندسمان ان المقاربة الاقتصادية لفكرة الضم تنبع من كون أن حركة الضم ليس لها جمهور، والجمهور ليس لديه عقارات.

في تحليله لتوجه الضم، يربط بروفسور غابي شفير، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، بين توجه الحكومة اليمينية برئاسة نتنياهو من ضم مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية وبين توجهات أيديولوجية وليست سياسية، «لا تعتمد معارضة نتنياهو الجوهرية وحكومته للحوار مع الفلسطينيين على حسابات عملية، وإنما تنبع من توجه قومي «انضمامي» (من ضم) واضح، والتي ورثها نتنياهو وبعض زملائه من آبائهم أو من رجال دين متطرفين».[١٣]

ويشير عالم الاجتماع الإسرائيلي «اوري بن اليعزر» في كتابه «حروب إسرائيل الجديدة: تحليل سوسيولوجي–تاريخي»، أن السياسة التي تتبعها إسرائيل «سياسات الفصل» تتكون من المركبات التالية، الفصل بين غزة والضفة الغربية، بين الفلسطينيين وأنفسهم في الضفة، بين الفلسطينيين والمستوطنين وبين إسرائيل وأجزاء من الضفة. وفي الوقت نفسه تقوم بربط إسرائيل مع أجزاء من الضفة تم ضمها واقعيا، والربط بين إسرائيل والمستوطنين.[١٤]

يؤيد الكاتب اليميني نداف شرغاي موقف نتنياهو من مسألة ضم معاليه ادوميم، ويعتقد أن الضم لا يعني شيئا اذا لم تسبقه موجة بناء مكثفة، ويعتقد أن البناء المكثف في المستوطنات عموما وفي معاليه ادوميم خصوصا هو التسوية المقبولة حاليا داخل اليمين، بين توجهات تريد ضم معاليه ادوميم وبين أخرى ترفض ذلك بسبب غياب التنسيق مع الإدارة الاميركية، ويعتقد شرغاي ان التسوية بين التوجهين اليمينيين في هذه الفترة يجب أن تكون تكثيف البناء في المستوطنات وإعادة الربط بين معاليه والقدس.

ضم معاليه ادوميم- خطوة أولى نحو الضم الكامل

كما سبق ذكره، بعد قرار مجلس الأمن حول المستوطنات وانتخاب ترامب، طرح أعضاء كنيست من اليمين مشروع قانون لضم مستوطنة «معاليه ادوميم» للسيادة الإسرائيلية، إلا أن نتنياهو استطاع أن يعرقل اقراره في اللجنة الوزارية للتشريع، بسبب موقف الإدارة الأميركية الحالية، والتي كما يبدو، لم تبد تأييدا لهذه الفكرة، إضافة إلى إدراك نتنياهو للإسقاطات السياسية والدولية المترتبة على هذه الخطوة، لا سيّما، بعد أن اضطر على مضض إلى تأييد قانون «التسوية»، أي قانون مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الضفة الغربية، بعد أن صرح أن القانون سوف يُرسل القادة الإسرائيليين إلى محكمة الجنايات الدولية في «هاغ»، إلا ان ضغط اليمين دفعه لتأييد القانون، لم يعارض نتنياهو القانون من حيث المبدأ (أي مبدأ الضم)، وإنما من حيث أنه يفضل أن يتم ذلك بالتنسيق مع الإدارة الأميركية. رافق محاولات أعضاء اليمين تشريع قانون الضم بحملة دعائية كبيرة من اللوبي الخاص في الكنيست بضم معاليه ادوميم، والتي تضمنت إعلانات كبيرة في الصحف تتضمن تصريحات غالبية وزراء الليكود المؤيدة.

يؤيد الكاتب اليميني نداف شرغاي موقف نتنياهو من مسألة ضم معاليه ادوميم، ويعتقد أن الضم لا يعني شيئا اذا لم تسبقه موجة بناء مكثفة، ويعتقد أن البناء المكثف في المستوطنات عموما وفي معاليه ادوميم خصوصا هو التسوية المقبولة حاليا داخل اليمين، بين توجهات تريد ضم معاليه ادوميم وبين أخرى ترفض ذلك بسبب غياب التنسيق مع الإدارة الاميركية، ويعتقد شرغاي ان التسوية بين التوجهين اليمينيين في هذه الفترة يجب أن تكون تكثيف البناء في المستوطنات وإعادة الربط بين معاليه والقدس والتي خفت بسبب تراجع البناء وخاصة في منطقة E1، والضغوط التي مارستها إدارة أوباما على إسرائيل في هذا الصدد، ويعتقد ان الضم بعد ذلك يجب أن يكون بالتنسيق مع إدارة ودية وصديقة مثل إدارة ترامب في الحالية.[١٥]

مستوطنة معاليه ادوميم في صدارة مشاريع الضم.

وخرج يوسي بيلين، أحد مهندسي اتفاق أوسلو وأحد المبادرين لمبادرة جنيف، ضد اقتراح قانون ضم معاليه ادوميم، وطالب أن يكون الضم في إطار اتفاق تسوية مع الفلسطينيين، وأكد بيلين ان ضم معاليه ادوميم ظهر في وثيقة جنيف التي شارك فيها، كما ان الفلسطينيين برأيه أبدوا استعدادا لهذا الضم ضمن الكتل الاستيطانية، ولكنه يؤكد ان ذلك لا يعني القيام بهذه الخطوة بشكل أحادي عبر تشريع قانون في الكنيست. حيث ان الضم بدون اتفاق يعتبر انتهاكا صارخا لاتفاق أوسلو. ويقول بيلين في هذا السياق:

تُشكل فكرة ضم مناطق «ج» إلى السيادة والقانون المدني الإسرائيلي التسوية التي قبل بها اليمين المركزي لحسم الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وبات هذا الموضوع محل قبول في صفوف شرائح كثيرة لدى المستوطنين. ففي نشرة «ييشع شلنو» (يهودا والسامرة خاصتنا)، وهي مجلة يصدرها مجلس المستوطنات (ييشع) وتعرف نفسها بأنها «مجلة توراتية أيديولوجية وعملية لتعزيز سيطرتنا في البلاد»،

«إذا كانت الحكومة معنية بإلغاء اتفاق أوسلو (ولن أكون آسفا على ذلك) فيحق لها، طبعا، القيام بكل ما يتعارض مع الاتفاق ومنها ضم كل منطقة، مع كل الثمن المترتب على ذلك، ولكن إذا كانت معنية بالسير على طريقها (بمعنى ان تستمر بمهاجمة الاتفاق ولكن تقوم بكل جهد للحفاظ عليه) فعليها الانتظار حتى توقيع اتفاق نهائي مع الفلسطينيين، وفي اطاره تستطيع إسرائيل ضم المناطق المحاذية للخط الأخضر، مقابل التنازل عن منطقة في إسرائيل بنفس الحجم».[16]

ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية: مشروع اليمين المركزي

تعتبر فكرة ضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية أكثر التصورات شعبية وشيوعيا في اليمين الاستيطاني في العقد الأخير، فبعد توقيع اتفاق اوسلو بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي والاستيطاني تحديدا، توجه يطالب بضم مناطق "ج" ، والتعامل مع السلطة الفلسطينية، ككيان سياسي منته يُلبي طموحات الفلسطينيين السياسية، أي التعامل مع الواقع الحالي كوضع نهائي من خلال إضافة تغييرات طفيفة عليه. ينطلق هذا التوجه من أن ضم مناطق "ج" إلى دولة إسرائيل «والتنازل» عن جزء من «أرض إسرائيل»، التي تقيم عليها السلطة الفلسطينية، هو الرد على الخطاب الذي يحذر من قيام دولة ثنائية القومية إذا استمر الوضع القائم، وخصوصا وأن منطقة "ج" تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية، وتضم حوالي ١٠٠٪ من المستوطنات، وبضعة آلاف من السكان الفلسطينيين.[17] يقود هذا التوجه حزب «البيت اليهودي» وأعضاء كثر من حزب الليكود، إن لم يكن غالبيتهم.

تُشكل فكرة ضم مناطق «ج» إلى السيادة والقانون المدني الإسرائيلي التسوية التي قبل بها اليمين المركزي لحسم الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وبات هذا الموضوع محل قبول في صفوف شرائح كثيرة لدى المستوطنين. ففي نشرة «ييشع شلنو» (يهودا والسامرة خاصتنا)، وهي مجلة يصدرها مجلس المستوطنات (ييشع) وتعرف نفسها بأنها «مجلة توراتية أيديولوجية وعملية لتعزيز سيطرتنا في البلاد»، استحضر مقال للصحفي المستوطن اريال كهانا حول فكرة ضم مناطق ج، جاء فيه: «على إسرائيل وقف سيطرة الجيش على السكان الذين يعيشون في يهودا والسامرة، ونقلها إلى سيطرة كاملة للسلطات المدنية، بخلاف الرأي الدارج، لا يدور الحديث عن ملايين العرب الذين سوف يتم ضمهم إلى إسرائيل، بل عن خمسين ألفا، وأقصى حد مئة ألف، الذين سيحصلون على هويات زرقاء. باقي السكان الفلسطينيين يعيشون منذ اتفاق أوسلو تحت سيطرة مدنية فلسطينية في مناطق أ و–ب. الاحتكاكات تحدث كلها في مناطق ج، فقط هنالك يدير الجيش حياة المواطنين... إذا كانت هنالك قيادة حكيمة في إسرائيل عليها تنفيذ خطة خماسية لمدننة تدريجية لمناطق ج».[18]

في هذا الإطار، قدم حزب البيت اليهودي برئاسة نفتالي بينيت برنامجا مفصّلا لإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، سُميت «خطة التهدئة: خطوط عملية لإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني»، ويشكل حزب البيت اليهودي الذي شارك في انتخابات ٢٠١٣ لأول مرة (كحزب موحد) حزب المستوطنين الرسمي، ويتكون جوهر خطة التهدئة من ضم مناطق "ج" إلى السيادة الإسرائيلية، ومنح الجنسية الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين فيها.

جاء في مقدمة الخطة: «في سوق الأفكار الإسرائيلي هنالك حلان فقط، إقامة دولة فلسطينية على غالبية أراضي يهودا والسامرة، أو ضم يهودا والسامرة مع مليونين من سكانها العرب،

استمر بينيت في المثابرة على مواقفه المعارضة لإقامة دولة فلسطينية، حتى بعد انضمامه للحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، كوزير للاقتصاد، ولاحقا كوزير للتعليم وعضو في المجلس الوزاري المصغر. وعلى الرغم من محاولات وزير الخارجية الأميركية السابق، جون كيري، تفعيل العملية التفاوضية، والتزام نتنياهو (على المستوى الدبلوماسي أو الدعائي على الأقل) بحل الدولتين، إلا أن بينيت صرح أن الصراع غير قابل للحل.

يفهم الجمهور أن هذه الحلول غير قابلة للتطبيق وتهدد مستقبل دولة إسرائيل لأسباب ديمغرافية وأخلاقية».

وتؤكد مسودة الخطة التي نشرها الحزب خلال الحملة الانتخابية، «جاء الوقت لعرض حل عقلاني يخدم مصالح دولة إسرائيل، لا تطمح هذه الخطة إلى تقديم حل نهائي لكل المشاكل، لأن حلا كهذا غير موجود. أهداف هذه الخطة متواضعة جدا، وهي تعطي لإسرائيل ثلاث أفضليات: السيطرة على الموارد الحيوية بالنسبة لنا، تعزيز مكانتنا الدولية من خلال تحييد فكرة الابرتهايد، وخلق ظروف على الأرض تكون مُستقرة وقابلة للحياة لعشرات السنين القادمة..... أما أفضليتها المطلقة فكونها عملية [قابلة للتطبيق]».

تستشهد الخطة بأقوال لعدد من قادة الليكود الذين تحدثوا عن ضم مناطق «ج» في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، ولكن يتفاخر بينيت أن خطته المعروضة مفصلة جدا وليست مجرد تصريحات صحفية. بكل الأحوال تتكون الخطة من النقاط التالية:

- أولا: ضم مناطق "ج" إلى السيادة الإسرائيلية بشكل أحادي الجانب: تشكل هذه المناطق حسب مصادر وتقارير أوروبية حوالي ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وكجزء من اتفاق أوسلو تم تقسيم مناطق الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، A، B، "ج". وتخضع المنطقة الأخيرة حسب الاتفاق إلى السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وتتركز فيها غالبية المستوطنات والمستوطنين، تنطلق الخطة أن ضم هذه المناطق إلى السيادة الإسرائيلية سوف يمنح الأمن للمنطقة الممتدة من تل أبيب إلى القدس، وحماية المستوطنات وسيادة الدولة على المواقع الدينية اليهودية. تشير الخطة أن العالم لن يقبل السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق، ولكنها تشير أن العالم لم يقبل نفس الواقع في شرقي القدس والجولان، ولكنه تكيّف مع هذا الواقع، وهذا ما سيحدث له مع مرور الزمن. بالإضافة إلى مسألة الأمن، تعتقد الخطة أن ضم هذه المناطق سوف يخلق تواصلا جغرافيا إسرائيليا يشمل غور الأردن، البحث الميت، منطقة تل أبيب، اريئيل، معاليه ادوميم مع كل المستوطنات في الضفة الغربية.
- ثانيا: تجنيس كامل للفلسطينيين في هذه المناطق، تشير الخطة أنه في مناطق "ج" يعيش خمسون ألف فلسطيني تقريبا مقابل ٣٥٠ ألف مستوطن [تشير التقديرات اليوم إلى وجود ١٠٠ ألف فلسطيني مقابل نصف مليون مستوطن]، وتشير الخطة أن تجنيس الفلسطينيين (الخطة لا تستعمل تعبير فلسطينيين وإنما تعبير «عرب») في هذه المناطق سوف يُشكل ضربة لادعاء الابرتهايد.
- ثالثا: الاعتراف بالسلطة الفلسطينية كإدارة حكم ذاتي على المناطق التي تُسيطر عليها (مناطق أ و ب)، وتشير الخطة في هذا الصدد، أن «العربي يستطيع الانتقال من نقطة إلى أخرى بدون حواجز أو جنود، كما أننا لا نحب حركة السير الطويلة، وكذلك العرب... خلق مثل هذا التواصل الجغرافي ليست بسيطا ولكن من خلال إنفاق مئات ملايين الدولارات لمرة واحدة يمكن تحقيق ذلك، ونشدد، ليس الهدف شق شوارع منفصلة، وإنما إزالة حواجز في نقاط مهمة، يسافر العرب واليهود اليوم على نفس الشوارع وهكذا يجب أن يستمر الحال».
- رابعا: عدم السماح لأي لاجئ فلسطيني من الدول العربية بالعودة إلى الضفة الغربية، ترفض الخطة المواقف الإسرائيلية الداعية إلى تحقيق حق العودة في مناطق السلطة الفلسطينية، وترفض الخطة السماح بعودة اللاجئين حتى إلى مناطق السلطة الفلسطينية التي ستتمتع،

يعتقد هرئيل أن السياق الدولي موات لضم مناطق "ج" فالعالم مشغول بالإرهاب، كما أن الغرب بدأ يفهم خطأه في «فهم دوافع الإسلام والتسامح الذي أظهروه اتجاهه»، ويبين هرئيل أن ضم مناطق "ج" سوف يحظى باهتمام دولي قصير، ومع الزمن فإن العالم سوف يتأقلم مع هذه الخطوة، لا بل قد يبدي تفهما وربما تأييدا لإسرائيل.

بموجبها، بإدارة حكم ذاتي، لأن ذلك سيشكل خطأ ديمغرافيا قاتلا لا يمكن التراجع عنه أو تصحيحه، تشير الخطة أن على اللاجئين الفلسطينيين العيش في أماكن تواجدهم، والعمل على توطينهم هناك.

- خامسا: استمرار السيّطرة الأمنية الإسرائيلية على كل أراضي الضفة الغربية، حيث تشير الخطة أن شرط نجاح الخطة هو الهدوء على الأرض، وهذا الهدوء يمكن تحقيقه فقط من خلال استمرار سيطرة الجيش الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية.
- سادسا: تثبيت الفصل بين غزة والضفة الغربية، فعلى خلاف فكرة الممر الأمن، تشير الخطة انه يجب العمل على تعزيز الفصل بين غزة والضفة الغربية، لأن الربط بين المنطقتين سيؤدي إلى تغلغل كل مشاكل غزة إلى الضفة الغربية الهادئة بتعبير الخطة. تعتقد الخطة أن غزة تمر بعملية ضم تدريجي لمصر، وبسبب ذلك على إسرائيل رفع مسؤوليتها عن قطاع غزة، والقاء هذا العبء على الجانب المصري، وخصوصا بعد انسحاب إسرائيل من غزة وإخلاء ٨٠٠٠ مستوطن من هناك.
- سابعا: تطوير اقتصادي لدعم التعايش الفعلي بين العرب والمستوطنين في الضفة الغربية، وتقترح الخطة بناء مناطق صناعية ومصانع مشتركة، لأن التعايش، بتعبير الخطة، ينمو من الأسفل بين الناس، وذلك يتم من خلال التعاون الاقتصادي بين المجموعتين.

استمر بينيت في المثابرة على مواقفه المعارضة لإقامة دولة فلسطينية، حتى بعد انضمامه للحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، كوزير للاقتصاد، ولاحقا كوزير للتعليم وعضو في المجلس الوزاري المصغر. وعلى الرغم من محاولات وزير الخارجية الأميركية السابق، جون كيري، تفعيل العملية التفاوضية، والتزام نتنياهو (على المستوى الدبلوماسي أو الدعائي على الأقل) بحل الدولتين، إلا أن بينيت صرح أن الصراع غير قابل للحل. وقال «المحاولة لإقامة دولة فلسطينية في بلادنا انتهت»، مؤكدا أن الشعب الفلسطيني لا يملك حق تقرير المصير، أو الحصول على دولة في أي بقعة من الأرض بين النهر والبحر. وأضاف أن على إسرائيل «الانتقال من حالة، تحاول فيها إقناع (العالم)، أن قيام دولة فلسطينية غير مجد، إلى حالة تعتبر هذا الموضوع من ورائنا... كل من يتجول في يهودا والسامرة يعلم أن ما يتحدثون عنه في سراديب انابوليس وأوسلو ليس له علاقة بالواقع، يوجد اليوم ٤٠٠ ألف مستوطن في يهودا والسامرة، بالإضافة إلى ٢٥٠ ألفا في القدس الشرقية... إن الموضوع الأهم في أرض إسرائيل هو البناء ثم البناء ثم البناء... من الأهمية أن يكون هنالك حضور إسرائيلي في كل مكان، مشكلتنا الأساسية غياب استعداد قيادات إسرائيل القول ببساطة أن أرض إسرائيل تعود لشعب إسرائيل، يجب أن نقول لأنفسنا، ولكل العالم أن هذه أرضنا منذ ٣٠٠٠ عام، لم تكن هنا دولة فلسطينية أبدا، ولم نكن نحن محتلون، نحن السكان هنا».[١٩]

وفي أحد تصريحاته شبّه بينيت الفلسطينيين بشظية في المؤخرة، «يوجد لي صديق مع شظية في مؤخرته.. قالوا له إنه يمكن إجراء عملية جراحية، لكنه سيبقى معاقا، واختار أن يعيش هكذا (مع شظيته).. هنالك حالات، الوصول بها إلى حالة الكمال، تسبب ضررا أكثر من الفائدة».[٢٠] وقد قصد بينيت بهذا الكلام، أن طرد الفلسطينيين يحقق الكمال بالنسبة له، إلا أن طردهم يسبب ضررا لإسرائيل أكثر من الفائدة التي قد تجنيها من ذلك، لهذا فانه يعتقد أن بقاءهم وإبقاء الوضع على حاله، أفضل من طردهم، ولكن دون حقوق سياسية كما نصّت عليه خطته السياسية، خطة «التهدئة».

تنطلق بعض التصورات من أن الضم لا يعني منح حقوق مواطنة لكل الفلسطينيين في الضفة الغربية، وسنبدأ بعرض تصور الأديب الإسرائيلي اليساري، أ.ب. يهوشواع، والذي ينطلق من ضم مؤقت ومكانة إقامة مؤقتة. أخذت فكرة ضم مناطق "ج" دعما من يهوشواع الذي كتب مقالا طالب فيه بضمها ومنح الفلسطينيين فيها مكانة إقامة (على غرار القدس)، وذلك لتخفيف عب الاحتلال عنهم حتى تصل المرحلة التي ينضح فيها حل الدولتين.

ففي مقال له طالب أحد منظري المستوطنين، يسرائيل هرئيل، بضم مناطق "ج" للسيادة الإسرائيلية، ويعتقد هرئيل ان ضم هذه المناطق التي تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية هو الرد الصحيح على «موجة الإرهاب» الفلسطينية، ويعتقد ان الضم يحظى بتأييد كبير في الشارع اليهودي.[٢١]

يقول هرئيل: «إن الضم يكسر السهم المصوب نحو إسرائيل، والتي تتم مهاجمتها ليل نهار، بسبب عدم إعطاء حقوق متساوية للعرب الذي يخضعون لسيطرتها، تتوجب هذه العملية فرض قانون المواطنة الإسرائيلية عليهم، يمكن مواجهة هذا التحدي الديمغرافي وأيضا المعارضة الدولية».

يعتقد هرئيل أن السياق الدولي موات لضم مناطق "ج" فالعالم مشغول بالإرهاب، كما أن الغرب بدأ يفهم خطأه في «فهم دوافع الإسلام والتسامح الذي أظهروه اتجاهه»، ويبين هرئيل أن ضم مناطق "ج" سوف يحظى باهتمام دولي قصير، ومع الزمن فإن العالم سوف يتأقلم مع هذه الخطوة، لا بل قد يبدي تفهما وربما تأييدا لإسرائيل.

يعترف هرئيل بضعف نتنياهو وعدم قدرة الأخير على اتخاذ مواقف حاسمة، وهي ليست المرة الأولى التي يوجه فيها هرئيل نقده لنتنياهو من اليمين، ففي مقاله يقترح هرئيل ضما تدريجيا يبدأ بضم غوش عتصيون، «من الصعوبة الاقتناع أن نتنياهو المتردد دائما ناضح لمثل هذا الضم، لذلك اقترح عليه أن يبدأ بضم غوش عتصيون، منذ سقوط الغوش في حرب التحرير، كان هنالك أمل كبير بالعودة إليه، حكومة ليفي اشكول اقامته من جديد. تشير الاستطلاعات أن الغوش يحظى بإجماع وطني، غالبية العمليات حدثت في الغوش، وهي سبب جيد لاختياره ليكون نقطة تحول في سياسات الاحتواء الإسرائيلية، الربط بين الغوش وبين خطوط ١٩٦٧ هي عملية سهلة جغرافيا، وطبيعية من ناحية تاريخية ومرغوبة لدى غالبية اليهود».

مشروع الضم جدلية المواطنة والأرض

يحاول هذا المبحث عرض السجال الإسرائيلي حول فكرة الضم وإشكالية الأرض والسكان، بمعنى ما هي حقوق الفلسطينيين التي يجب ان تتربت على ضم الضفة الغربية أو جزء منها.

ضم بدون حقوق مواطنة للفلسطينيين

تنطلق بعض التصورات من أن الضم لا يعني منح حقوق مواطنة لكل الفلسطينيين في الضفة الغربية، وسنبدأ بعرض تصور الأديب الإسرائيلي اليساري، أ.ب. يهوشواع، والذي ينطلق من ضم مؤقت ومكانة إقامة مؤقتة. أخذت فكرة ضم مناطق "ج" دعما من يهوشواع الذي كتب مقالا طالب فيه بضمها ومنح الفلسطينيين فيها مكانة إقامة (على غرار القدس)، وذلك لتخفيف عب الاحتلال عنهم حتى تصل المرحلة التي ينضح فيها حل الدولتين، وفي تحليل لفكرة يهوشواع فانه عمليا يتبنى خطة بينيت لضم مناطق "ج"، رغم أنه يتحدث عن منطلقات وأهداف مختلفة عن تلك التي ينطلق منها بينيت.

ينطلق يهوشواع من مقاله أن البيئة الإسرائيلية والفلسطينية والإقليمية تمنع إخراج حل الدولتين إلى حيز التنفيذ، لذلك فهو يقترح حلولا جزئية تساهم في تخفيف حدة الاحتلال الذي يعاني منه الفلسطينيون، ويشير يهوشواع في مقاله أن «حل الدولتين لشعبين أصبح حاليا متاحا أقل، لذلك يجب التفكير بحلول جزئية أخرى، ذات صيغة فدرالية، تتجاوز غياب القدرة على ترسيم حدود دولية واضحة بين الشعبين في أرض إسرائيل».[٢٢]

في مقابل خطاب الضم الجزئي بدون مواطنة، يقترح أقطاب في اليمين ضم كل الضفة الغربية مع حقوق مواطنة للفلسطينيين، يعتقد هذا التصور أن الخطر الديمغرافي هو خطر وهمي وغير حقيقي وأن التوجهات الديمغرافية تلعب لصالح الطرف اليهودي، ويندرج في هذا التصور على سبيل المثال، نائبة وزير الخارجية تسيفي حوطبيلي، ورئيس الدولة ريفلين وغيرهم.

لذلك يقترح يهوشواع:

«في المرحلة الأولى، ولكي نخفف من واقع الاحتلال، الذي يُسمّم الديمقراطية الإسرائيلية داخل الخط الأخضر، هنالك حاجة لمنح إقامة إسرائيلية لـ١٠٠ ألف فلسطيني في مناطق "ج" [....] منح الإقامة للفلسطينيين يعطيهم قبل كل شيء الحقوق الأساسية التي يملكها المستوطنون الذي يسكنون حولهم،، بمعنى: تأمين وطني، تأمين صحي، مخصصات بطالة، حد أدنى للأجور، حرية الحركة ومكانة قانونية قوية أمام سلطات القضاء والقانون الإسرائيليين، مثل هذه الإقامة ستمنع سلب أراضيهم (أو ستصعب ذلك) حسب قوانين التسوية سيئة الصيت، أو بموجب الأوامر العسكرية التعسفية...».

يستدرك يهوشواع في مقاله، أنه لا يقصد بهذه الخطوة ضم المناطق إلى السيادة الإسرائيلية، وقد شدّد يهوشواع على ذلك في أعقاب الفرحة التي ضربت اليمين من أقواله في يوم دراسي التي فهمت بأنها تأييد لمشروع الضم، معتبرا ان اقتراحه لا يعني بأي حال من الأحوال تغيير مكانة هذه المناطق بل ستبقى تُعرف كمناطق نزاع، يحدد مستقبلها في اتفاق مستقبلي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

يقع يهوشواع في تناقض صارخ في مقاله بين مقولته الأخيرة وبين ما قاله في بداية المقال، ففي مقولته الأخيرة يشير يهوشواع أن مكانة الإقامة للفلسطينيين في مناطق "ج" لا تعني الضم فكما أن القدس الشرقية لا تزال حاضرة في المفاوضات وستحدد مكانتها في تسوية نهائية بين الطرفين، فكذلك الأمر بالنسبة لمناطق "ج"، فإعطاء مكانة الإقامة للسكان الفلسطينيين لا يعني، على حد تعبيره، أنها ستكون خارج مفاوضات الحل النهائي. إلا أن يهوشواع يتجاهل ما قاله في بداية نفس المقال أن «القدس نفسها، حسب هذا الحل [الدولتين] والمعدة أن يكون الجزء الشرقي الفلسطيني منها عاصمة الدولة الفلسطينية، تحولت من الناحية الفيزيائية، أكثر وأكثر لمدينة واحدة، وإمكانية أن تمر فيها بالمستقبل حدود دولية أصبحت غير واقعية تقريبا».

اذن يعترف يهوشواع في بداية مقاله، أن واقع القدس تحول بعد ٥٠ عاما من الاحتلال إلى واقع يُصّعب تقسيمها، وهو في نهاية نفس المقال يتبنى نموذج القدس لطرح تصوره حول إعطاء مكانة الإقامة للسكان الفلسطينيين في مناطق "ج"، واليمين لا يحتاج أكثر من ذلك ليعيد إنتاج واقع القدس على هذه المناطق، حيث أن إعطاء مكانة الإقامة في مناطق "ج" تعني في نهاية المطاف حتى حسب منطق يهوشواع ضما فعليا ونهائيا لها.

إضافة إلى هذا التناقض الصارخ الذي أشرنا له، وجه الباحث الإسرائيلي شلومو افنيري نقدا لفكرة يهوشواع، حيث اعتبر أن اقتراحه سيساهم بالذات في تعزيز الشعور بالظلم لدى الفلسطينيين، الذي اعتقدوا أن السيطرة الإسرائيلية عليهم هي مؤقتة، ومع اعطائهم مكانة الإقامة فان ذلك سيعزز لديهم الشعور أن السيطرة عليهم هي دائمة، إضافة إلى ذلك عدّد افنيري مجموعة من الأسباب لمعارضته لفكرة يهوشواع، منها أنها تعزز عزلة إسرائيل الدولية بعد الضم، وتقضي على احتياط الأرض للدولة الفلسطينية حيث أن هذه المنطقة تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وتحمل انتهاكا صارخا لاتفاق أوسلو، وتخلق أزمة مع العالم العربي.[٢٣]

ضم مع حقوق مواطنة للفلسطينيين

في مقابل خطاب الضم الجزئي بدون مواطنة، يقترح أقطاب في اليمين ضم كل الضفة الغربية مع حقوق مواطنة للفلسطينيين، يعتقد هذا التصور أن الخطر الديمغرافي هو

يؤيد الرئيس الإسرائيلي ريفلين فكرة الضم الكامل مع مواطنة، ففي خضم هذا النقاش الراهن خرج رئيس الدولة رؤوبين ريفلين ناقدا بارزا للسجال حول الضم، وموضحا موقفه الأيديولوجي التقليدي، وهو موقف اليمين التقليدي منذ جابوتنسكي، معتبرا أن أي حديث عن ضم يجب أن يشمل إعطاء حقوق مواطنة كاملة للسكان الفلسطينيين. ففي هذا السياق عارض ريفلين قانون التسوية (مثل باقي اقطاب اليمين التقليدي) معتبرا أن قانون التسوية، أي قانون مصادرة الأراضي الخاصة الفلسطينية لا يجب أن يكون بدون ضم المناطق الفلسطينية وإعطاء حقوق مواطنة كاملة للفلسطينيين.

خطر وهمي وغير حقيقي وأن التوجهات الديمغرافية تلعب لصالح الطرف اليهودي، ويندرج في هذا التصور على سبيل المثال، نائبة وزير الخارجية تسيفي حوطبيلي، ورئيس الدولة ريفلين وغيرهم.

يعتبر كتاب كارولين غليك، «الضم الآن»[٢٤] من التنظيرات الجدية التي يحاول فيها مثقفو اليمين تبرير فكرة الضم، ودحض مزاعم الحلول الأخرى. وهو الترجمة العبرية لكتابها الذي صدر باللغة الإنجليزية وحمل عنوان The Israeli Solution: A One-State Plan for Peace in the Middle East.» والعنوان باللغة الإنجليزية يتحدث عن ضم كل مناطق الضفة الغربية من أجل إقامة دولة واحدة، فهي تنطلق من حل الدولة الواحدة، ولكنها الدولة الإسرائيلية، بحيث تتمدد سيادة إسرائيل من مناطق الـ٤٨ إلى كافة مناطق الـ٦٧ وإقامة الدولة الإسرائيلية الواحدة مع منح حقوق مواطنة للفلسطينيين، وتفند غليك في كتابها مزاعم الخطر الديمغرافي، وهي تعتقد أن حل الدولة الواحدة الإسرائيلية هي المعادلة الصحيحة للسلام في الشرق الأوسط. عندما صدر الكتاب في اللغة الإنجليزية اعترف الكثير من السياسيين الأميركان أن الكتاب غيّر نظرتهم إلى الصراع في الشرق الأوسط.[٢٥] قراءة كتاب غليك يحمل الكثير من التصورات الاستشراقية عن العرب، فهي تعتقد أنهم سيقبلون هذا الحل لأن الضم يمنحهم إمكانية العيش في ديمقراطية ليبرالية في الشرق الأوسط، دولة خالية من العنصرية والتمييز العنصري.

كما ذكرنا سابقا، يؤيد الرئيس الإسرائيلي ريفلين فكرة الضم الكامل مع مواطنة، ففي خضم هذا النقاش الراهن خرج رئيس الدولة رؤوبين ريفلين ناقدا بارزا للسجال حول الضم، وموضحا موقفه الأيديولوجي التقليدي، وهو موقف اليمين التقليدي منذ جابوتنسكي، معتبرا أن أي حديث عن ضم يجب أن يشمل إعطاء حقوق مواطنة كاملة للسكان الفلسطينيين.[٢٦] ففي هذا السياق عارض ريفلين قانون التسوية (مثل باقي اقطاب اليمين التقليدي) معتبرا أن قانون التسوية، أي قانون مصادرة الأراضي الخاصة الفلسطينية لا يجب أن يكون بدون ضم المناطق الفلسطينية وإعطاء حقوق مواطنة كاملة للفلسطينيين، حيث اعتبر أن تشريع القانون سيظهر أن إسرائيل دولة ابرتهايد.[٢٧]

ومن أقطاب اليمين التقليدي الذي ينسجم تصوره مع موقف ريفلين، هو موشيه آرنس، وزير الدفاع السابق عن الليكود، الذي يعتقد أن الضم هو الحل الأمثل للحالة التي تتواجد فيها إسرائيل، ورغم أن آرنس يتبنى فكرة الضم أيديولوجيا ولا يحتاج إلى تبريرها سياسيا أو أمنيا إلا أنه في مقاله يتوصل إلى هذا الحل عبر إلغاء الخيارات الأخرى، فهو يعتقد أنه لا يمكن عقد اتفاق سلام أو تسوية سياسية مع الفلسطينيين، ومن يراهن على اتفاق مع السلطة الفلسطينية فستصيبه خيبة أمل على حد تعبيره، فحماس لا تعترف بمحمود عباس وهي تسيطر على قطاع غزة، وأبو مازن غير قادر على تنفيذ التزاماته تجاه إسرائيل في أي اتفاق مستقبلي، بالنسبة للخيار الأردني يعتقد آرنس أن الأردن لا تريد هذا الخيار. بناء على ذلك يعتقد ان الحل هو إعطاء الجنسية الإسرائيلية للفلسطينيين في الضفة الغربية، ويدحض الادعاء ان ذلك سيقوض ديمقراطية إسرائيل أو وجودها. في هذا الصدد يقول آرنس:

«ماذا سيحدث إن فرضت إسرائيل سيادتها على يهودا والسامرة واقترحت على الفلسطينيين مواطنة إسرائيلية؟ من يرون في الاحتلال واقعا شرسا وغير مقبول سوف يشعرون بالتأكيد براحة، لان إسرائيل سوف تتحرر من عبء الاحتلال، سيحصل الفلسطينيون على حق التصويت في الانتخابات في إسرائيل، وإسرائيل ستبقى ديمقراطية وموجودة على الرغم أن بنيتها الديمغرافية سوف تتغير بشكل كبير، إلا أن على إسرائيل

نفتالي بينيت: رفض مثابر لحل الدولتين.

أن تواجه تحديا ليس بالبسيط، وهو دمج السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة في المجتمع الإسرائيلي».[٢٨]

في نفس السياق، تشير الكاتبة اليمينية، ميري شاليم، (وهي تشغل منصب مديرة عام معهد الاستراتيجية الصهيونية اليميني)، أن فكرة الضم التي يطرحها اليمين تأخذ بعين الاعتبار حقوق الفلسطينيين أكثر من فكرة حل الدولتين التي يطرحها اليسار، وتشير أن «اليسار الليبرالي والمنفتح يطلق كل ادعاء من أجل دعم حل الدولتين مقل الخوف من خسارة الأكثرية اليهودية في إسرائيل، أو خسارة الدولة اليهودية الديمقراطية، في المقابل، فان اليمين المحافظ يدعم الضم والحياة المشتركة، ويعبر عن اهتمامه بمصير الفلسطينيين بعد الانفصال ويخشى عليهم من حالة الفقر والمعاناة التي يعانون منها، كما هو حال الغزيين اليوم، لذلك انتبهوا: يستعمل اليسار مصطلحات قومية، بينما يستعمل اليمين مصطلحات الحقوق والرأفة».[٢٩]

يعتبر داني ديان، رئيس مجلس المستوطنات السابق وقنصل إسرائيل الحالي في الولايات المتحدة الأميركية، من اليمينيين الذين يؤيدون ضم كل الضفة الغربية. عارض ديان خطة التهدئة التي طرحها نفتالي بينيت خلال انتخابات الكنيست الأخيرة. حيث يؤكد ديان أن موقفه هو إقامة دولة واحدة يهودية في كل «أرض إسرائيل»، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين وحتى تحسين ظروفهم الإنسانية وإزالة الحواجز وهدم الجدار الفاصل، ولا يفصّل في توجهه حقوق الفلسطينيين السياسية، أو أنه يتجاهلها.

يشير ديان خلال لقاء معه صحيفة «هآرتس» انه بدأ يلحظ تحسنا في تعامل الدبلوماسية العالمية مع المستوطنين، ففي الماضي قاطعهم الدبلوماسيون، إلا أن الوضع تغيرا نسبيا، فهو على سبيل المثال ضيف دائم لدى سفير الولايات المتحدة الأميركية في إسرائيل، ويلتقي مع ممثلين دبلوماسيين في الخارج، ويعود هذا الاهتمام برأيه إلى أن هنالك تفهما أن الحل لا يمكن أن يقفز عن المستوطنين، بل يجب أن يكونوا جزءا من كل حل، وأنه بات مع الصعوبة إخلاءهم وتفكيك المستوطنات، «تفسيري أنه لأول مرة في العشرين سنة الأخيرة، بدأ العالم يفهم أنه غير متأكد أن هنالك حاجة للسفر في شوارع سريعة بين دولتين».[٣٠]

وكان ديان أكد على هذه المقولات في مقال سابق نشره في صحيفة «هآرتس» قال فيه: «كل عاقل يفهم أنه لن تكون هنالك حدود سياسية بين البحر والنهر، ولن تكون هنالك سيادة غير السيادة الإسرائيلية.... ولذلك علينا الاهتمام أن تكون حياة اليهود والعرب حياة عادية قدر الإمكان في ظل الظروف القائمة. الحق في الحياة، أو بكلمات أخرى الحرية من الإرهاب هو الحق الأسمى... نهاية هذه الصيرورة ستكون إزالة الجدار الفاصل الذي يجرح البلاد، ويشوهها ويقلق من راحة الكثيرين– يهودا وعربا».[٣١]

يؤيد الرئيس الإسرائيلي ريفلين فكرة الضم الكامل مع مواطنة، ففي خضم هذا النقاش الراهن خرج رئيس الدولة رؤوبين ريفلين ناقدا بارزا للسجال حول الضم، وموضحا موقفه الأيديولوجي التقليدي، وهو موقف اليمين التقليدي منذ جابوتنسكي، معتبرا أن أي حديث عن ضم يجب أن يشمل إعطاء حقوق مواطنة كاملة للسكان الفلسطينيين. ففي هذا السياق عارض ريفلين قانون التسوية (مثل باقي اقطاب اليمين التقليدي) معتبرا أن قانون التسوية، أي قانون مصادرة الأراضي الخاصة الفلسطينية لا يجب أن يكون بدون ضم المناطق الفلسطينية وإعطاء حقوق مواطنة كاملة للفلسطينيين.

ضم مع حكم ذاتي فلسطيني

تعتبر خطة التهدئة التي عرضها حزب البيت اليهودي، جزءا من تصور الضم مع إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين، ولكنها لا تفرض القانون الإسرائيلي على كل الضفة الغربية. داني دانون، عضو كنيست سابق عن الليكود، وسفير إسرائيل الحالي للأمم المتحدة، وأحد القيادات السياسية الصاعدة في الحزب ويعتبر أحد المثابرين في حملة التشريعات القانونية العنصرية في الكنيست السابقة، لا يخفي موقفه من قيام دولة فلسطينية، ففي لقاء معه طرح عمليا حل الدولة ونصف الدولة، أي أن تشكل السلطة الفلسطينية الحل النهائي للمسألة الفلسطينية وتضم إسرائيل باقي المناطق، الفرق بين دانون ونتنياهو ليس في الجوهر بل في المصطلحات المعبرة عن الجوهر، ففي حين يعتبر نتنياهو السلطة الفلسطينية الحالية دولة، لا يسميها دانون، ويحق، بهذا المسمى. يقول دانون:

«قناعتي هي مختلفة عن الرأي السائد حول حل الدولتين، لدي تصور طويل المدى لثلاث دول: الأردن، إسرائيل ومصر، وفي إطارها يعطى حل للموضوع الفلسطيني، من خلال وضع السيادة الإسرائيلية على التجمعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، المجموعة التي تدير السلطة الفلسطينية هي عامل غير مستقر بحيث تستطيع إدارة مفاوضات لمدة طويلة. مصلحتنا هي الحصول على أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من الفلسطينيين، .....النقاش ليس حول يهودا والسامرة، وإنما حول قيام الدولة، لا نريد السيطرة على الفلسطينيين، عليهم إدارة حياتهم. مصلحة الشعب اليهودي ألا تقام دولة إرهاب في ساحتنا الخلفية..... أنا أؤمن بإدارة الصراع وليس بنهاية الصراع».[٣٢]

اما الصحفي اليميني حجاي سيغل (عضو المجموعة الإرهابية اليهودية في سنوات الثمانينات ويشغل منصب رئيس تحرير الصحيفة اليمينية «مكور ريشون»)، فيقترح ضم مناطق في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية ليس حرصا على حقوق الفلسطينيين السياسية بل تحقيقا للمساواة للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية، يشير سيغل انه منذ عام ١٩٦٧ تغيرت مكانة الفلسطينيين في الضفة الغربية فهم يتمتعون بحكم ذاتي في مناطق السلطة، وبقي المستوطنون اليهود خاضعين لسيادة عسكرية، القوانين التي تسري عليهم لا تشرعن في الكنيست وإنما في الجيش، لذلك يقترح سيغل الضم في ثلاث خطوات، الأولى ضم المستوطنات للسيادة الإسرائيلية، ثم ضم مناطق "ج" بعد ذلك، وبعدها ضم الضفة الغربية، ويقول في هذا الصدد: «إن تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات سيوضح للفلسطينيين بأنه لا فائدة للانتفاضة، لأننا هنا كي نبقى هنا. سنبقى في الجليل، والمثلث والنقب وأيضا في يهودا والسامرة [...] ترددنا المستمر انتهى، والذي ساهم في تغذية التمرد العربي لعشرات السنوات في يهودا والسامرة، جاءت ساعة الحسم».[٣٣]

ضم مع خيار أردني معدل

يمكن اعتبار اريئيل شارون صاحب هذا التصور حتى لو لم يصرح به، ولكن توجهه نحو فك الارتباط عن الضفة بعد غزة، كانت ستؤدي الى هذا التصور في النهاية. في هذا الصدد اقترح الباحث والكاتب يئير شيلغ إعادة إحياء الخيار الأردني، فهو يعتقد أن السجال في إسرائيل يدور بين خيارين، حل الدولتين والضم، ويعتقد ان الفلسطينيين لن يقبلوا بحل الدولتين حسب الشروط الإسرائيلية، كما أن الانسحاب من غزة قدم نموذجا سيئا من الناحية الأمنية، أما الضم فهو يهدد إسرائيل حيث أن تصورات اليمين بضم الأرض وإعطاء مكانة إقامة للفلسطينيين على غرار الواقع في القدس لن يتعايش معه العالم ولا الفلسطينيون،

حيث ستمارس ضغوط على إسرائيل لإعطاء حقوق مواطنة للفلسطينيين، ويعتقد أن سكوت العالم على هذا النمط من الضم لا يعني أنه سيوافق عليه في الضفة الغربية كلها، وسكوته على الوضع في القدس نابع من اعتقاده أن هذا الوضع مؤقت، كما أنه يشمل جزءا من الأرض والسكان في الضفة الغربية وليس كلها.

يقترح شيلغ الخيار الأردني بشكل مختلف، فهو يقترح أن تقوم الأردن بالسيطرة على المناطق التي يديرها الفلسطينيون اليوم، بينما تقوم إسرائيل بضم المناطق التي تسيطر عليها وتديرها وتعطي مواطنة للسكان الفلسطينيين الذين يسكنون فيها.[٣٤] لا يختلف شيلغ في فكرته عن فكرة ضم مناطق "ج" فهي المناطق التي تديرها وتسيطر عليها إسرائيل بشكل كامل وشامل في الضفة الغربية، يختلف شيلغ عن مشروع اليمين في هذا الشأن في أنه لا يريد إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية (أ و– ب)، بل يريد ان تصبح هذه المناطق جزءا من السيادة الأردنية، اذن فهو يقترح مشروعي ضم، واحد تقوم به الأردن لمناطق السلطة الفلسطينية، والآخر تقوم بها إسرائيل لمناطق "ج".

خاتمة

يسعى اليمين إلى استغلال البيئة الدوليّة والإقليميّة من أجل تحويل مشروع الضمّ الفعليّ الاستيطانيّ الكولونياليّ على الأرض إلى ضمّ قانونيّ رسميّ، ويَعتبر اقتراح قانون ضمّ مستوطنة «معاليه أدوميم» للسيادة الإسرائيليّة الخطوة الثانية (بعد ضمّ القدس عقب احتلالها عام ١٩٦٧) في هذا الاتّجاه، إذا جرى إقراره في الكنيست الإسرائيليّ. تختلف إستراتيجيّة الضمّ هذه المرّة عن إستراتيجيّة ضمّ القدس؛ ففي الأخيرة قامت إسرائيل بضمّ القدس بعد احتلالها ثمّ قامت بتهويدها، عبْر مشروع كولونياليّ استيطانيّ مُحْكَم يقوم على الاستيطان والتضييق على المقدسيّين وتهجيرهم (من خلال قوانين الإقامة). بينما في حالة مشروع ضمّ مناطق "ج"، فإنّ الإستراتيجيّة الإسرائيليّة كانت معكوسة، فهي تقوم بممارسات ضمّ فعليّ لمناطق "ج"، تنتهي بضمّ قانونيّ لها.

يرى اليمين أنّ البيئة الحاليّة توفّر فرصة تاريخيّة لتنفيذ مشروعه السياسيّ الاستيطانيّ الكولونياليّ على الأرض، ولذا فإنّ جزءًا من اليمين يتعامل مع مجيء ترامب بمصطلحات دينيّة وخلاصيّة؛ فقد وصف وزير الداخليّة أرييه درعي فوز ترامب بحدث يشبه مجيء المسيح المخلّص، واعتبر نتنياهو أنّ ترامب يمثّل «عالَم الغد» أمام «عالَم الأمس» الناقد لإسرائيل. وبدأ رئيس بلديّة القدس، نير بركات، حملة توقيعات على عريضة من مواطنين إسرائيليّين ترحّب بقدوم ترامب إلى البيت الأبيض بعد سنوات أوباما التي يرى بركات أنّها كانت معادية لإسرائيل، وتطالب ترامب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس. وقد وصف المحلّل السياسيّ في صحيفة «هآرتس»، يوسي فارتر، اليمين الإسرائيليّ بعد ترامب وكأنّه يرى لأوّل مرّة الأرضَ الموعودة.[٣٥]

الهوامش

١ براك ربيد ويونتان ليس، «بينيت: هذه فرصة، انتهى عهد الدولة الفلسطينية»، هآرتس، ٢٠١٦/١١/١٠، ص.١.

٢ براك ربيد، «بينيت لمستشاري ترامب: لا تستعجلوا بتبني حل الدولتين»، هآرتس، ٢٠١٦/١١/٢٢، ص. ٩.

٣ المصدر السابق، ص. ٨.

٤ بوعز هعتسني، «مهمة الكنيست القادمة إما إسرائيل أو فلسطين»، نشرة أرض إسرائيل لنا، العدد ١٥٧، ٢٠١٦، ص.٢.

٥ براك ربيد ويهوناتان ليس، «بينيت: يجب العمل الآن والتضحية بالنفس من أجل ضم الضفة»، هآرتس، ٢٠١٦/١٠/٦، أنظر الرابط: http:// www.haaretz.co.il/news/politics/1.3089324 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٠).

٦ مقتبس من موقع صحيفة هآرتس، ٢٠١٦/١٢/٣٠، أنظر الرابط: http:// www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3185215 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢١).

٧ اليران كارسينتي، عضو كنيست من اليسار تقدم اقتراح قانون لضم مناطق «ج» لإسرائيل، أنظر الرابط: http://rotter.net/forum/ scoops1/383113.shtml (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٣).

٨ يوسف يسرائيل، «عضو الكنيست زوهر: ضم العرب كمواطنين متساوين- ما عدا التصويت»، موقع nana10، 5/3/2017، أنظر الرابط: http:// news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1235294 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٢).

٩ غيل ليطمان، «٣٩٪ يؤيدون ضم كل مناطق يهودا والسامرة»، موقع ريشيت بيت، ٢٠١٦/١٢/٣٠، أنظر الرابط: http://www.iba.org.il/ bet/?entity=1203447&type=1 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٥).

١٠ مريم بيلغ واودي ليبل، توجهات الرأي العام في إسرائيل حول المستوطنات في يهودا والسامرة، نتائج عينة ٢٠٠٩، أنظر الرابط: https://www.ariel.ac.il/images/stories/site/management/rd/ social_publications/mamarim_19/BilligLebelLoRes.pdf (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٥).

١١ مريم بيلغ واودي ليبل، توجهات الرأي العام في إسرائيل حول المستوطنات في يهودا والسامرة، نتائج عينة ٢٠١٠، أنظر الرابط: https://www. ariel.ac.il/images/stories/site/management/rd/social_ publications/mamarim20/7.pdf (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٥).

١٢ كرولينا ليندسمان، «ضم متبادل»، هآرتس، ٢٠١٦/٣/٤، ص. ٢.

١٣ غابي شيفر، «في انتظار موفاز»، هآرتس، ٢٠١٢/٦/٢٤، ص.١٦.

١٤ اوري بن اليعزر، حروب إسرائيل الجديدة: تحليل سوسيولوجي-تاريخي، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠١٢).

١٥ نداف شرغاي، «الضم- كجزء من استمرار البناء»، يسرائيل هيوم، ٢٠١٧/١/٢٣، أنظر الرابط: http://www.israelhayom.co.il/ opinion/446243 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٣).

١٦ يوسي بيلين، «ضم- فقط في اطار اتفاق»، صحيفة يسرائيل هيوم، ٢٠١٧\١\٢٣، أنظر الرابط: http://www.israelhayom.co.il/ opinion/446245 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٣).

١٧ أنظر على سبيل المثال ورود هذا الادعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة:

http://www.news1.co.il/Archive/003-D-59332-00.html

١٨ نشرة «بيشع شلنو»، العدد ٢٨٨، نيسان، ٢٠١٢. ص.٣.

١٩ باراك ربيد، «بينيت: الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين هو كشظية في المؤخرة- غير قابل للحل»، هآرتس، ٢٠١٣/٦/١٨، ص.٦.

٢٠ المصدر السابق.

٢١ يسرائيل هرئيل، «نحو ضم مناطق «ج»»، هآرتس، ٢٠١٦/١١/٢٦، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/. premium-1.2784841 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٠).

٢٢ أ.ب. يهوشوع، «نحو تخفيف حدة الخبث في الاحتلال الإسرائيلي»، هآرتس، ٢٠١٦/١٢/٢٩، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/ opinions/.premium-1.3185366 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٤).

٢٣ شلومو افنيري، «لماذا أ.ب. يهوشوع مخطأ»، هآرتس، ٢٠١٧/٢/٢٩، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/. premium-1.3185298 (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٥).

٢٤ كارولين غليك، الضم الان، (القدس: منشورات سيلع مئير، ٢٠١٦).

٢٥ https://simania.co.il/bookdetailsphp?item_id=975749 (اخر مشاهدة ٢٠١٧/٤/٢٥).

٢٦ يهوناتان ليس، «عشية لقاء ترامب-نتنياهو: الرئيس ريبلين يطالب بفرض السيادة على كل المناطق»، هآرتس، ٢٠١٧/٢/١٤، ص.١

٢٧ يوسي فارتر، «ريبلين حول قانون المصادرة: ستبدو إسرائيل دولة ابرتهايد»، هآرتس، ٢٠١٧/٢/١٢، ص.٣.

٢٨ موشيه ارنس، «مواطنة إسرائيلية للفلسطينيين»، هآرتس، ٢٠١٠/٦/٢، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1204701 (شوهد في ٢٠١٧/٤/١٩).

٢٩ ميري شيلام، «اليمين يهتم بالفلسطينيين، واليسار يخشى على الدولة اليهودية»، موقع 26/2/2017 ،nrg، أنظر الرابط: http://www.nrg. co.il/online/1/ART2/866/207.html (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٣).

٣٠ باراك ربيد، «وزير خارجية المستوطنين»، هآرتس، ٢٠١٣/٦/٢١، ص.١٥.

٣١ داني ديان، «حاجز تل أبيب»، هآرتس، ٢٠١٢/٨/٢٧، ص. ١٣.

٣٢ لقاء مطول مع داني دانون في ملحق «هآرتس» الأسبوعي: دورون حلوتس، «دانون القومي»، ملحق هآرتس، ٢٠١٢/٦/٢٩. ص. ٣٨-٣٩.

٣٣ حغاي سيغل، «ضم يهودا والسامرة لإسرائيل، حان الوقت لخلع القفازات»، موقع 7/1/2017 ،nrg، أنظر الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ ART2/747/186.html (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢١).

٣٤ يئير شيلغ، «الخيار الأردني: لا ضم ولا حل الدولتين»، موقع nrg، 20/2/2017، أنظر الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ ART2/865/132.html (شوهد في ٢٠١٧/٤/٢٣).

٣٥ يوسي فارتر، «في الجهاز السياسيّ يعتقدون أنّ نتنياهو وصل إلى نهاية عهده»، هآرتس، ٢٠١٧/١/٢٠، ص. ٣.